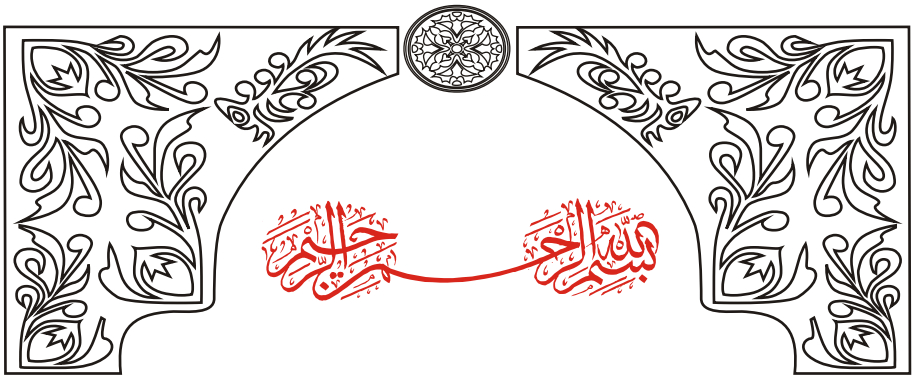

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، سبحانك اللهم لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليله.

اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ومصطفاك سيدنا محمدٍ الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين أجمعين، ومن سار على نهجه، ودعا بدعوته إلى يوم الدين.

وبعد..

فإن من عظيم نعمة الله على هذه الأمة، ورحمته بها، ومحبته لها، أن أكمل لها دينها الذي هو عصمة أمرها، وأصلح لها دنياها التي فيها معاشها، فرفع شأنها على سائر الأمم، وجعلها خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله، وخصها بخير كتبه، وأشرف أنبيائه ورسله صلوات ربي وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وجعل الهداية والسعادة، والعزة والمنَعة، والرفعة والسؤدد، والأمن والسلامة في اتباع ما جاء به نبيها الخاتم صلوات الله وسلامه عليه، فقال سبحانه: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ

إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[المائدة: ١٥ ـ ١٦].

سمع المسلمون الأوائل هذا النداء الخالد من خالقهم ومولاهم، ووعوه وأدركوا مراميه ومقاصده، فانقادت له عقولهم وقلوبهم، واستجابت له جوارحهم، فاستقامت حياتهم، وصلحت أحوالهم، ثم حملوا راية الإصلاح إلى غيرهم من أمم الأرض، فهدى الله بهم من الضلال، وبصر بهم من العمى، ونشروا قيم العدالة والفضيلة حتى دانت لهم أمم الأرض في زمن يسير لا يتجاوز العقدين من الزمن. كل ذلك بفضل هذا النور الذي أكرمهم الله به، ثم بإخلاصهم وتفانيهم في اتباعه والسير على هداه في كل صغيرة وكبيرة من شؤون حياتهم، حتى أضحى صبغة حياتهم الخاصة والعامة، على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

واستمر هذا الانقياد للمنهج الإلهي ودعوة الناس إليه ردحاً طويلاً من الزمن، وإن لم يكن على وتيرة واحدة، بل كان بين مدٍ وجزر، يقوى تارة، ويضعف أخرى، غير أنه لم يكن هناك من المبادئ أو الأنظمة ما ينازعها أو يزاحمها في الهيمنة على حياة الناس أو الأمة، حتى كانت بداية هذا القرن الميلادي، القرن العشرين، وإذا بالمرض ينخر جسم الأمة، وبالضعف يدب فيها من كل جانب، وإذا بأعدائها يتكالبون عليها ويرمونها عن قوس واحدة، يمزقون وحدتها، وينتهكون سيادتها وكرامتها، ويغيبون شريعتها عن مجريات الحياة العامة بشتى الوسائل، ويفرضون عليها ثقافتهم وفلسفتهم وقيمهم في المال والسياسة والاقتصاد والتربية. . . وبدأت حملة التغريب، وقد جيش لها الجيوش، وسخرت لها الطاقات والإمكانات المهولة، يسعون بكل ما أوتوا من قوة ومكر ليردوا المسلمين عن دينهم، ويبعدوهم عن شريعتهم، ويجعلوهم تابعين أذلاء لهم، ولكن كما قال رب العزة تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ

كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[التوبة: ٣٢]، فقد تكفل الله لهذه الأمة بخلود رسالتها، وبألا يمكن منها عدواً يستبيح بيضتها، فلم تدم هذه المرحلة طويلاً حتى بدأت الغيوم تنقشع، والظلام يتبدد، وبدأت صيحات العودة إلى الدين تعلو من هنا وهناك، وظهرت في الأفق تباشير فجر جديد، وفرج قريب، يرجع بالأمة إلى حصن الإسلام من بعد أن أدرك القاصي والداني أن لا ملجأ ولا منجى لهم إلا بالعودة إلى الإسلام، وأن لا عزة ولا كرامة إلا في ظلاله، ولن يصلح أمر آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أمر أولها.

وقد تجسدت هذه العودة في مظاهر مختلفة، منها ما يتصل بموضوع بحثنا، وهو الجانب الاقتصادي، حيث أنشئت البنوك الإسلامية في أصقاع العالم المختلفة، وعقدت المؤتمرات والندوات لرسم طريقة عمل هذه البنوك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم تدشين كليات وأقسام ومراكز بحثية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي في جامعات عربية وإسلامية عديدة، وقدمت العشرات من الرسائل الجامعية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في هذا الإطار، وما هذه الرسالة التي يتقدم بها الباحث اليوم إلا مساهمة منه في دعم الاقتصاد الإسلامي، ولبنة مكملة في تشييد صرحه الشامخ بإذن الله، وهي في صيغ التمويل الزراعي التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تلجأ إليها لتستثمر أموالها فيها بصورة مباحة، ولتقوم هذه البنوك بدورها المأمول في توجيه أموال الأمة نحو ما يسهم في رقيها، ويحقق أمنها الغذائي، الذي تمس حاجة الأمة إليه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

ـ أهمية الموضوع:

عرف الناس منذ القديم صيغاً متعددة للتعاون والعمل في مجال الزراعة،

مشاركة وتمويلاً واستثماراً، وقد تمثلت هذه الصيغ في المزارعة والمساقاة والمغارسة والإجارة وبيع السلم. ولما جاء الإسلام أقر هذه المعاملات بعد أن ضبطها على نحو يبعد عنها الغرر والجهالة وما من شأنه أن يؤدي إلى الخصومة والمنازعة وأكل المال بالباطل.

غير أن أمور الحياة لم تعد كما كانت من قبل بسيطة محدودة، بل تشعبت وتعقدت واختلفت بصورة كبيرة عن السابق! فلو قارنا وضع الزراعة الآن بما كانت عليه في السابق نجد أن المؤسسة والشركة قد حلت محل الأفراد، والآلة محل القوة العضلية، والعلم والتقنية محل التقليد المتوارث من الأسلاف، وأصبحت الغاية من الزراعة لا تنحصر في تحقيق حاجة الأسرة منها والاكتفاء الذاتي فحسب، بل أصبح الربح والتجارة هما الغاية في أكثر الأحيان، وأصبحت هناك المشاريع الزراعية الكبيرة التي تستدعي مشاركة العشرات، بل ربما المئات أو الألوف من الأفراد من مختلف التخصصات والمستويات، ومن ثم لم تعد النظرة إلى الزراعة وطريقة التعامل معها كما كانت من قبل.

واستجابة لهذه التطورات، ومواكبة لروح العصر وما يشهده من تغيرات، أصبح الناس في معظمهم يعتمدون في تمويل مشروعاتهم الزراعية على ما تقدمه لهم البنوك ومؤسسات التمويل بدلاً من الأفراد. غير أن من المؤسف أن يأتي معظم التمويل لقطاع الزراعة من بنوك ومؤسسات ربوية، تتعامل بمبدأ الفائدة الربوية، سواءٌ أكانت تلك المؤسسات والبنوك من القطاع العام أو الخاص، الأمر الذي يحول بين كثير من المسلمين الملتزمين بأحكام دينهم، وبين الاستفادة من تمويل تلك البنوك الربوية، ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى قيام البنوك الإسلامية بتمويل هذا القطاع، وفق صيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ـ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الصيغ القديمة للتمويل الزراعي والمتمثلة بشكل رئيس في بعض صور المزارعة والمساقاة والمغارسة لم تعد تلبي حاجات الناس المتزايدة للتمويل في عصرنا الراهن، كما أن تلك الصيغ القديمة للتمويل لا تتناسب في كثير من جوانبها مع طبيعة عمل البنوك، ومن ثمَّ وجب البحث عن أساليب جديدة للتمويل تنسجم مع طبيعة عمل البنوك، وتلبي في الوقت ذاته حاجات الأفراد والمؤسسات للتمويل بيسر وسهولة، وبصيغ تتفق مع أحكام الشريعة دونما وقوع فيما حرمه الله سبحانه، والرسالة التي بين أيدينا تبحث في البدائل الشرعية لتمويل قطاع الزراعة.

الجهود السابقة في الموضوع:

لم يظفر الباحث بأية رسالة علمية، أو كتاب مؤلَّف في صيغ التمويل الزراعي باستثناء بحثين صغيرين لباحثين كريمين من السودان، لا يتجاوز صفحات كل واحد منهما عدد أصابع اليدين، وقد قدما إلى ندوة صيغ التمويل الإسلامي للقطاع التنموي في الخرطوم عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

أول هذين البحثين: للدكتور أحمد علي عبدالله، الأمين العام لهيئة الرقابة الشرعية في البنك المركزي (الوطني) السوداني، وهو بعنوان: (صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي السوداني) ويقع في عشر صفحات، تناول فيها صيغ المزارعة والمشاركة والسلم والمرابحة والاستصناع.

والثاني: للدكتور هجو قسم السيد عيسى، نائب مدير عام البنك الزراعي السوداني، وهو بعنوان: (تطبيق الصيغ الإسلامية في مجال التمويل الزراعي) ويقع في أربع صفحات، تناول فيها صيغ المرابحة والسلم والمقاولة والمشاركة،

ثم وضع ملحقاً بصورة عن كل عقد من هذه العقود.

وغني عن البيان أن الباحثين لم يتجاوزا الخطوط العريضة للصيغ التمويلية التي أورداها، ومن ثم فإن كتابتهما لم تكن لتغني عن الكتابة في الموضوع، ودراسته بصورة معمقة مؤصلة.

ـ منهجية البحث:

سيكون المنهج المتبع من قبل الباحث في دراسته هذه متمثلاً في جانبين: نظري وتطبيقي.

ـ **الجانب النظري:** ويقوم على أساس الدراسة **الوصفية المقارنة** للمذاهب الفقهية المعتبرة وذلك من خلال:

* عرض المسائل الجزئية عرضاً مفصلاً بالصورة التي يتبناها أتباع كل مذهب، مع الربط بين تلك المسائل بحيث تشكل بمجموعها كلاً واحداً متكاملاً.

* توخي الدقة في نسبة كل رأي إلى صاحبه، ومن خلال المصادر الأصيلة والمعتمدة لدى كل مذهب، مع مراعاة الترتيب الزمني في عرض أقوال المذاهب.

* المقابلة بين الآراء، وذكر الأدلة النقلية والعقلية التي يقدمها كل فريق لنصرة رأيه، ثم مناقشتها بصورة موضوعية، للوصول إلى الراجح من تلك الآراء في ضوء الأدلة الصحيحة، واجتهادات أهل العلم في فهمها وتوجيهها، مع مراعاة مقاصد التشريع وضوابطه في الترجيح حيث لم يكن في المسألة نص.

* تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن السلف، مع بيان الحكم على الحديث والأثر من حيث القبول أو الرد ما أمكن.

ـ **الجانب التطبيقي:** وقد تمثل ذلك في:

* زيارات ميدانية قام بها الباحث لعدد من البنوك الإسلامية في السودان،

وخصوصاً تلك التي تقوم بتمويل المشاريع الزراعية، واطلع الباحث على طرق تمويلها للقطاع الزراعي، كما قام الباحث بأخذ نماذج من العقود التي تجريها تلك البنوك، وقام بدراستها وتحليلها في ضوء أحكام الشريعة، وببيان ما لها وما عليها.

* تخصيص الفصل الأخير من الرسالة لدراسة وتحليل قانون مؤسسة الإقراض الزراعي الأردنية، وبيان ما عليه من المآخذ، ثم ذكر الخطوات المطلوبة لتحويل تلك المؤسسة إلى نظام التمويل الإسلامي.

وختاماً أسأل الله سبحانه أن يتقبل مني عملي هذا، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله ذخراً لآخرتي ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩].

❐ ❐ ❐